مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الوفد
التاريخ : ١٩٨٧/٢/١٢

الزوج السابق لابنة «السادات» يتهم وزيرا بالتواطؤ مع مطلقته للاستيلاء على شقة الزوجية

بعد اكثر من خمس سنوات ، من السرية التامة كشف اللواء امين عفيفى ، الزوج السابق ، لابنة الرئيس الراحل انور السادات ، عن اسرار خطيرة ، واتهم فيها احدى شركات القطاع العام ، بالتواطؤ مع مطلقته ، رقية السادات » ، لطرده من شقة الزوجية ، والاستيلاء عليها غصبا ، رغم انف القانون ! واعلن اللواء امين عفيفى ، انه كان يستاجر الشقة رقم ٣٩ (٥ حجرات وصالة) بالعمارة رقم ١١٠٣ شارع كورنيش النيل بالقاهرة ، والتى تمتلكها شركة الشمس للاسكان والتعمير (قطاع عام) ، وبلغ الايجار الشهرى ١٩ جنيها ونصفا . واتخذها منذ علم ١٩٧٦ سكنا له ، ولافراد اسرته وحدثت بعض الخلافات العائلية بينه وبين زوجته رقية السادات ، واضطر الى الابتعاد مؤقتا عن منزل الزوجية ، حتى يخفف ابتعاده

من حدة التوتر الناشيء بينه وبين زوجته ، وخاصة بعد زواج استمر اكثر من ٢٥ عاما !!

واضاف الزوج ، ان زوجته ، رقية السادات ، استغلت مغادرته المنزل ، بعد احتدام الخلاف بينهما ، وقامت في اليوم التالي ، بالتوجه الى المهندس فؤاد يونس رئيس مجلس ادارة شركة الشمس للاسكان والتعمير ، مالكة الشقة ، وقدمت طلبا رسميا ، طالبت فيه بتحرير عقد جديد للشقة باسمها !! ، والغاء العقد الاصلي المبرم بين زوجها والشركة ، واكدت ان زوجها ، مستاجر الشقة الاصلي ، في رحلة عمل بامريكا ، ولا تعرف عنوانه على وجه التحديد ، رغم علمها التام بمقر عمله كطبيب بمستشفى المعادى للقوات المسلحة !! واتصل رئيس الشركة ، فور انتهاء مقابلته لابنة السادات ، بالادارة القانونية ، للاستفسار عن الراى القانوني في هذه الحالة ، وارسل رئيس قطاع الشئون القانونية بالشركة ، مذكرة عاجلة لوزير الاسكان والتعمير ، وعرض الأمر عليه شخصيا !! واكد الوزير ، انه لا يمانع من تغيير تخصيص الشقة باسم الزوجة ، وقام المهندس فؤاد يونس ، رئيس مجلس

ادارة الشركة ، رغم علمه التام ، بان تغيير تخصيص الشقة يخالف القانون ، بتنفيذ تعليمات الوزير ، واستدعى ابنة السادات الى مكتبه ، وحرر لها عقدا جديدا باسمها !! وادعى فيه ، انه امتداد للعقد الأصلي المبرم بين زوجها والشركة المؤجرة ، ولم تستغرق هذه الاجراءات اكثر من ٢٤ ساعة فقط !!

وعاد الزوج الى منزله ، وفوجيء بزوجته تمنعه من دخول الشقة بالقوة ، وهددته بعدم الاقتراب من باب الشقة ، والقت بملابسه ، بعد تمزيقها واتلافها في وجهه ، واضطر الزوج الى مغادرة الشقة بهدوء ، وابتلع غيظه ! ، وتوجه الى قسم قصر النيل ، وحرر محضرا بالواقعة ، ووصل الأمر الى النيابة العامة ، التى كشفت تحقيقاتها عن تواطؤ ابنة السادات مع الشركة القطاع العام ، لطرده من

شقته ، والاستيلاء عليها ، بعيدا عن اعين القانون .

واسفرت تحقيقات النيابة عن اصدار قرارها ، بلجوء « الزوج » المتضرر للقضاء واقام الزوج دعوى امام محكمة جنوب القاهرة ، وشرح فيها هذه الظروف المؤلمة ، واصدرت المحكمة حكما بتمكينه من الشقة ، مع عدم تعرض زوجته والشركة المؤجرة له ، مع اعتبار عقد الايجار الذى حررته الشركة مع الزوجة ، باطلا !! وانتهت المحكمة فى حكمها الى ادانة وزير الاسكان ، وتصرفاته « المجاملة » بانها جاءت مخالفة لاحكام القانون ، ولا يعتد بها ، واكدت ان « تاشيرته » بعدم ممانعته فى تخصيص « الشقة » الى ابنة السادات ، لا تعد قرارا اداريا من قبل الوزير وتعد من قبيل التزكية . وقالت المحكمة : ان تعاقد الشركة المؤجرة ، بناء على تعليمات الوزير، كان بمثابة اعتداء صارخ على القانون ويستوجب الغاءه وعدم الاعتداد به . وتنظر محكمة جنوب القاهرة ، حاليا دعوى تعويض اقامها اللواء امين عفيفى ، ضد وزير الاسكان والتعمير ، يطالبه فيها بالزامه « بشخصه » بدفع ١٢٠ الف جنيه ، تعويضا عما لحقه من اضرار مادية وادبية ، من جراء تسببه فى طرده من شقته ، بعد تواطؤه مع مطلقته ، لمجاملة والدها الرئيس الراحل . وحددت المحكمة جلسة ٥ ابريل القادم لنظر الدعوى .

محمد زكى